

Distr.: Limited
16 November 2015
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السبعون

اللجنة الثانية

البند ٢٦ من جدول الأعمال

التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية

جنوب أفريقيا*: مشروع قرار

التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ١٧٨/٦٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠،
و ٢٢٠/٦٦ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، و ٢٢٨/٦٧ المؤرخ ٢١ كانون
الأول/ديسمبر ٢٠١٢، و ٢٣٣/٦٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣،
و ٢٤٠/٦٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤،

وإذ تشير أيضا إلى إعلان مؤتمر القمة العالمي المعني بالأمن الغذائي^(١)، وخصوصا
مبادئ روما الخمسة المتعلقة بالأمن الغذائي العالمي المستدام، وتشير إلى إعلان روما بشأن
التغذية^(٢)، وإطار العمل^(٣) الذي يوفر مجموعة من الخيارات السياسية والاستراتيجيات

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أعضاء مجموعة الـ ٧٧ والصين.

(١) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الوثيقة WSFS 2009/2.

(٢) منظمة الصحة العالمية، الوثيقة EB 136/8، المرفق الأول.

(٣) منظمة الصحة العالمية، الوثيقة EB 136/8، المرفق الثاني.



الرجاء إعادة استعمال الورق

181115 181115 15-20113 (A)



الطوعية التي اعتمدت في المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية المعقود في روما من ١٩ إلى ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، لتستخدمها الحكومات حسب الاقتضاء،
 وإذ تشير كذلك إلى إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية^(٤)، وجدول أعمال القرن ٢١^(٥)، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١^(٦)، وإعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة^(٧) وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطة جوهانسبرغ التنفيذية)^(٨)، وتوافق آراء مونتييري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية^(٩)، والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥^(١٠)، وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية: الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتييري^(١١)، والوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة لعام ٢٠١٠ المعني بالأهداف الإنمائية للألفية^(١٢)، وبرنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نمواً^(١٣)، وإجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)^(١٤)، والوثيقة الختامية للمناسبة الخاصة التي نظمها رئيس الجمعية العامة في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ في سياق متابعة الجهود المبذولة صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية^(١٥)،

(٤) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار ١، المرفق الأول.

(٥) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٦) القرار د-١٩/٢، المرفق.

(٧) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٨) المرجع نفسه، القرار ٢.

(٩) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتييري، المكسيك، ١٨-٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(١٠) القرار ١/٦٠.

(١١) القرار ٢٢٩/٦٣، المرفق.

(١٢) القرار ١/٦٥.

(١٣) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، اسطنبول، تركيا، ٩-١٣ أيار/مايو ٢٠١١ (A/CONF.219/7)، الفصل الثاني.

(١٤) القرار ١٥/٦٩، المرفق.

(١٥) القرار ٦/٦٨.

وإذ تشير إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي عقد في ريو دي جانيرو، البرازيل، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢، المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"^(١٦)،

وإذ تعيد تأكيد قرارها ١/٧٠، المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠"، وإذ تسلّم بأنه يتخذ من الأهداف الإنمائية للألفية منطلقاً له ويسعى إلى إتمام ما لم يتحقق في إطارها، وإذ تشدد على أهمية تنفيذ هذه الخطة الجديدة الطموحة التي تجعل من القضاء على الفقر عنصراً محورياً وتهدف إلى تعزيز الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة،

وإذ تعيد أيضاً تأكيد قرارها ٣١٣/٦٩ المعنون "خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية (خطة عمل أديس أبابا)" التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتدعمها وتكملها وتساعد في توضيح سياق غاياتها المتعلقة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية يؤخذ بها في إطار تنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة،

وإذ تعرب عن القلق إزاء الأسباب المتعددة والمعقدة لأزمات الغذاء التي تحدث في مناطق مختلفة من العالم وتؤثر في البلدان النامية، ولا سيما البلدان المستوردة الصافية للأغذية، وآثارها في الأمن الغذائي والتغذية والتي يتوجب على الحكومات الوطنية والمجتمع المدني والمجتمع الدولي التصدي لها على نحو شامل منسق في كل من الأجل القصير والمتوسط والطويل، وإذ تكرر التأكيد على أن السببين الجذريين لانعدام الأمن الغذائي ونقص التغذية هما الفقر وعدم الإنصاف، وإذ لا يزال يساورها القلق مما يمثله التقلب المفرط في أسعار الغذاء من تحدٍ خطير لمكافحة الفقر والجوع وللجهود التي تبذلها البلدان النامية لتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما تلك المتعلقة بالقضاء على الجوع وسوء التغذية،

وإذ تشير إلى أهمية دعم برنامج عمل الاتحاد الأفريقي حتى عام ٢٠٦٣، وخطة تنفيذه للسنوات العشر الأولى، باعتباره إطاراً استراتيجياً لضمان إحداث تحوّل اجتماعي اقتصادي إيجابي في أفريقيا في غضون السنوات الخمسين القادمة، وبرنامجها الخاص بالقارة الوارد في قرارات الجمعية العامة بشأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، والمبادرات الإقليمية مثل البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا،

(١٦) القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق.

وإذ ترحب بنتائج الدورة الثانية والأربعين للجنة الأمن الغذائي العالمي المعقودة في روما في الفترة من ١٢ إلى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥^(١٧)،

وإذ تلاحظ مع التقدير العمل الذي تضطلع به الهيئات والمنظمات الدولية المعنية، بما فيها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي، بشأن التنمية الزراعية وبشأن تعزيز الأمن الغذائي وتحسين نتائج التغذية،

وإذ ترحب بإعلان مالابو بشأن التعجيل بالنمو والتحول الزراعيين من أجل الرخاء المشترك وتحسين سبل المعيشة، الذي اعتمده مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في دورته العادية الثالثة والعشرين، وإذ ترحب أيضا باستراتيجية وخريطة طريق الاتحاد الأفريقي لتسهيل إعمال التزامات مالابو المتعلقة بالزراعة لعام ٢٠١٤، الصادرة خلال الدورة العادية الرابعة والعشرين لمؤتمر قمة رؤساء الدول والحكومات، التي عقدت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥،

وإذ تؤكد من جديد أن الزراعة تظل قطاعا رئيسيا أساسيا للبلدان النامية، وإذ تلاحظ أهمية العمل من أجل القضاء على السياسات الحمائية بجميع أشكالها ومن أجل الالتزام بإجراء مفاوضات شاملة تهدف إلى تحقيق تحسن كبير في فرص الوصول إلى الأسواق وتخفيض كبير في أشكال الدعم الوطني التي تخل بالتجارة والقضاء في الوقت نفسه على جميع أشكال دعم الصادرات وفرض ضوابط على جميع تدابير التصدير ذات الأثر المماثل، حسب التكاليف الوارد في برنامج عمل الدوحة^(١٨) وفي الإطار الذي اعتمده المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية في ١ آب/أغسطس ٢٠٠٤ وفي إعلان هونغ كونغ الوزاري الذي اعتمده منظمة التجارة العالمية في عام ٢٠٠٥،

وإذ تؤكد من جديد أيضا حق كل فرد في الحصول على طعام مأمون وكاف ومغذ، بما يتفق مع الحق في الحصول على غذاء كاف والحق الأساسي لكل فرد في أن يكون في مأمن من الجوع، لكي يتمكن من النمو على نحو كامل والحفاظ على قدراته البدنية والعقلية، وإذ تشدد على ضرورة بذل جهود خاصة لتلبية الاحتياجات التغذوية، ولا سيما احتياجات النساء والأطفال والمسنين والشعوب الأصلية والأشخاص ذوي الإعاقة ومن يعيشون أوضاعا هشّة،

(١٧) انظر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الوثيقة C/2017/19.

(١٨) انظر A/C.2/56/7، المرفق.

وإذ لا يزال يساورها بالغ القلق لأن ٧٩٣ مليون شخص، أو شخصا واحدا من كل تسعة أشخاص في العالم، يعانون من الجوع المزمن، وأن ٩٨ في المائة من الأشخاص الذين يعانون الجوع يعيشون في البلدان النامية، وفقا لأحدث تقديرات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وإذ تلاحظ مع القلق أن هذا العدد يظل مرتفعا بصفة خاصة، وإذ تلاحظ أيضا أن توقف النمو يشكل تحديا هاما يتعين على الدول الأعضاء التصدي له،

وإذ لا يزال يساورها بالغ القلق أيضا من استمرار حالة انعدام الأمن الغذائي ونقص التغذية التي تواجه ملايين الناس في منطقتي القرن الأفريقي والساحل،

وإذ تعيد التأكيد على الضرورة الملحة لاتخاذ إجراءات لمعالجة الآثار السلبية لتغير المناخ في الأمن الغذائي والأسباب الجذرية لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية،

وإذ تعيد التأكيد أيضا على أهمية القيام، في جملة أمور، بتمكين المرأة والشباب وصغار الملاك والأسر العاملة في الزراعة، بصفتهم عناصر حيوية في تعزيز التنمية الزراعية والريفية وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين نتائج التغذية،

وإذ ترحب بإحياء السنة الدولية للتربة عام ٢٠١٥ ويوم التربة العالمي في ٥ كانون الأول/ديسمبر، وتتطلع إلى إحياء السنة الدولية للبقول عام ٢٠١٦، وإذ تتطلع أيضا إلى نتائج مشاركة الأمم المتحدة في معرض ميلانو لعام ٢٠١٥، الذي أقيم تحت شعار "تغذية الكوكب طاقة للحياة" وركز على موضوع "تحدي القضاء على الجوع - متحدون في سبيل عالم مستدام"،

وإذ تحيط علما مع التقدير بالمنشور المعنون "استئصال شأفة الجوع: الدور الحاسم للاستثمار في الحماية الاجتماعية والزراعة"، الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي في تموز/يوليه ٢٠١٥، والمنشور المعنون "حالة الأغذية والزراعة في عام ٢٠١٥: الحماية الاجتماعية والزراعة: كسر حلقة الفقر في المناطق الريفية"، الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة، وإذ تلاحظ أن موضوع يوم الأغذية العالمي لعام ٢٠١٥ هو "الحماية الاجتماعية والزراعة: كسر حلقة الفقر في المناطق الريفية"، وإذ تقرر بضرورة زيادة الاستثمار العام والخاص في قطاع الزراعة، لأغراض منها مكافحة الجوع وسوء التغذية،

وإذ تقرر أيضا بالعملية التشاورية الشاملة الجارية داخل لجنة الأمن الغذائي العالمي لوضع مبادئ طوعية وغير ملزمة للاستثمارات الزراعية المسؤولة تستهدف جميع أصحاب المصلحة المعنيين بتلك المبادئ أو المستفيدين منها أو المتأثرين بها،

وإذ تحيط علما بتقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية التابع للجنة الأمن الغذائي العالمي عن دور المياه في الأمن الغذائي والتغذية، الذي يذكر فيه الفريق، في جملة أمور، أن المياه والأمن الغذائي والتغذية عناصر مترابطة وأن المياه ضرورية للإعمال التدريجي للحق في الغذاء الكافي في سياق الأمن الغذائي الوطني، ويعترف بأن مختلف المناطق تواجه، حسب السياق، تحديات مرتبطة بندرة المياه، وإنتاج غذاء كاف لعدد متزايد من السكان، وزيادة التنافس على المياه بين الأشخاص والقطاعات، وتغير المناخ، والتدهور المتزايد للموارد المائية والنظم الإيكولوجية، والافتقار إلى آليات تخصيص نزيهة وشفافة لإقرار وحماية مصالح وحقوق جميع المستخدمين، ولا سيما أشد الفئات ضعفاً وهميشاً،

وإذ تشير إلى أن أهداف التنمية المستدامة وغاياتها متكاملة وغير قابلة للتجزئة وتحقق التوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، وإذ تسلّم بأن بلوغ الهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة والغايات المترابطة للأهداف الأخرى سيكون عاملاً حاسماً في تحقيق التحول إلى نظم للزراعة والأغذية تتسم بالمرونة والتنوع والإنتاجية والاستدامة بيئياً واجتماعياً واقتصادياً،

وإذ تشدد على أهمية سياسة الشمول داخل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وتشدد أيضاً على ضرورة أخذ الدول المراقبة في الحسبان لدى تنفيذ هذا القرار،

١ - تحيط علماً بتقرير الأمين العام^(١٩)؛

٢ - تشدد على أهمية مواصلة النظر في مسألة التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية وتشجع الدول الأعضاء وجميع أصحاب المصلحة على النظر على النحو الواجب في هذه المسألة عند تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛

٣ - تكرر التأكيد على أهمية أن تحدد البلدان النامية استراتيجياتها للأمن الغذائي، وأن مسألة تحسين الأمن الغذائي والتغذية تشكل تحدياً عالمياً ومسؤولية من مسؤوليات السياسات الوطنية، وأن أي خطط للتصدي لهذا التحدي في سياق مساعي القضاء على الفقر يتعين وضعها وتصميمها وتولي زمام أمرها وتوجيهها وتشكيلها في إطار وطني بالتشاور مع الجهات المعنية الرئيسية كافة على الصعيد الوطني، حسب الاقتضاء، وتحت الدول الأعضاء، ولا سيما الدول المتضررة، على إيلاء أولوية عالية للأمن الغذائي والتغذية وتجسيد ذلك في برامجها وميزانياتها الوطنية؛

(١٩) A/70/333.

٤ - تهيّب بالمجتمع الدولي أن يكشف دعمه للبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا وإطار النتائج الخاص به، الذي يعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذا البرنامج الذي يوفر توجيهات بشأن تخطيط برامج الاستثمار وتنفيذها؛

٥ - ترحب بالالتزام السياسي المتزايد الذي تبديه الدول الأعضاء للتصدي للجوع ونقص التغذية وترحب، في هذا الصدد، بحركة تحسين مستوى التغذية، وتشجع الدول الأعضاء على الانخراط في تلك الحركة على الصعيدين العالمي والقطري، لمواصلة الحد من الجوع ونقص التغذية في العالم، بين النساء على وجه الخصوص، ولا سيما الحوامل والمرضعات، وبين الأطفال دون سن الثانية؛

٦ - تؤكد ضرورة زيادة الإنتاج الزراعي والإنتاجية الزراعية على نحو مستدام على الصعيد العالمي، في الوقت الذي تلاحظ فيه تنوع الظروف والنظم الزراعية، بطرق منها تحسين عمل الأسواق والنظم التجارية وتعزيز التعاون الدولي، وبخاصة لصالح البلدان النامية، وزيادة استثمار القطاعين العام والخاص في مجال الزراعة المستدامة وإدارة الأراضي والتنمية الريفية، وتشير إلى ما يتحقق بفضل هذه الاستثمارات والجهود المبذولة من القطاعين العام والخاص من فائدة لصغار الملاك على الصعيد المحلي من حيث تعزيز الأمن الغذائي وتحسين نتائج التغذية والحد من أوجه عدم المساواة؛

٧ - تسلم بضرورة زيادة قدرة إنتاج الأغذية والإنتاج الزراعي على مواجهة تغير المناخ، وتشجع على بذل جهود على جميع الصعد لدعم الممارسات الزراعية المراعية للمناخ، بما في ذلك زراعة الأحراج واستغلالها والزراعة الحافظة للموارد وخطط إدارة المياه والبذور المقاومة للجفاف والسيول والإدارة المستدامة للثروة الحيوانية، واتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز قدرة الفئات المستضعفة والنظم الغذائية على الصمود، الأمر الذي يمكن أيضاً أن تترتب عليه آثار إيجابية على نطاق أوسع، مع التشديد على أن التكيف مع تغير المناخ شاغل وهدف رئيسي لجميع المزارعين ومنتجي الأغذية، ولا سيما صغار المنتجين؛

٨ - تعيد تأكيد ضرورة تشجيع وتعزيز ودعم زراعة أكثر استدامة، بما يشمل المحاصيل والماشية والغابات ومصائد الأسماك وتربية المائيات، تسهم في تحسين الأمن الغذائي والقضاء على الجوع وتتوافر فيها مقومات الاستمرار من الناحية الاقتصادية مع حفظ الأراضي والمياه والموارد الجينية النباتية والحيوانية والتنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية وتعزيز القدرة على مواجهة تغير المناخ والكوارث الطبيعية، وتسلم كذلك بضرورة الحفاظ على العمليات الإيكولوجية الطبيعية التي تدعم نظم الإنتاج الغذائي؛

٩ - تحيط علماً بالمنشور المعنون "حالة الأغذية والزراعة في عام ٢٠١٥: الحماية الاجتماعية والزراعة: كسر حلقة الفقر في المناطق الريفية"، الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة، حيث يُذكر بأن برامج الحماية الاجتماعية فعالة في الحد من الفقر والجوع؛

١٠ - تشجع على بذل الجهود على جميع المستويات لوضع تدابير وبرامج لتوفير الحماية الاجتماعية وتعزيز هذه التدابير والبرامج، بما في ذلك شبكات الأمان الوطنية وبرامج الحماية الوطنية للمحتاجين والضعفاء، مثل برامج تقديم الأغذية والنقود مقابل العمل، وبرامج التحويلات النقدية والقسائم، وبرامج التغذية المدرسية، وبرامج تغذية الأمهات والأطفال، وتؤكد في هذا الصدد أهمية زيادة الاستثمار وبناء القدرات وتطوير النظم؛

١١ - تدعو إلى سد الفجوة بين الجنسين في الحصول على الموارد الإنتاجية في مجال الزراعة، في الوقت الذي تلاحظ فيه مع القلق أن الفجوة بين الجنسين لا تزال قائمة فيما يتعلق بموارد ومدخلات وخدمات كثيرة، وتؤكد ضرورة بذل وتعزيز الجهود الرامية إلى تمكين المرأة، ولا سيما المرأة الريفية، وإلى معالجة حاجياتهن وحاجيات أسرهن من الغذاء والتغذية، وكفالة تمتعهن بمستويات معيشة ملائمة وهيئة ظروف عمل لائقة وتمكينهن من الوصول إلى الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية؛

١٢ - لا يزال يساورها بالغ القلق من تكرار حالات انعدام الأمن الغذائي ونقص التغذية في مناطق مختلفة من العالم واستمرار تأثيرها سلباً في الصحة والتغذية، وبخاصة في القرن الأفريقي ومنطقة الساحل، وتؤكد في هذا الصدد الضرورة الملحة لبذل جهود مشتركة على جميع المستويات للتصدي لهذا الوضع بطريقة متسقة وفعالة؛

١٣ - تسلم بما للشعوب الأصلية وصغار المزارعين ونظمهم التقليدية للإمداد بالبذور من دور في الحفاظ على التنوع البيولوجي والأمن الغذائي والتغذية؛

١٤ - تحيط علماً بالتقرير الصادر عن مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في دورته الثامنة والثلاثين^(٢٠) الذي يسلط الضوء، في جملة أمور، على أهمية وضع تدابير لحماية نظم التراث الزراعي ذات الأهمية على الصعيد العالمي؛

١٥ - تشدد على ضرورة إعادة تنشيط قطاع الزراعة وتعزيز التنمية الريفية والسعي إلى كفالة الأمن الغذائي والتغذية، وبخاصة في البلدان النامية، بطريقة مستدامة، مما سيؤدي إلى تحقيق مكاسب جمّة على صعيد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة برمتها، وتؤكد

(٢٠) انظر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الوثيقة C.2013/REP.

أهمية اتخاذ الإجراءات اللازمة لتلبية احتياجات المجتمعات المحلية الريفية على نحو أفضل بطرق منها تعزيز إمكانية حصول المنتجين الزراعيين، وبخاصة صغار المنتجين والنساء والشباب والشعوب الأصلية ومن يعيشون تحت الاحتلال الأجنبي ومن يعيشون أوضاعاً هشّة، على الخدمات الائتمانية وغيرها من الخدمات المالية وتعزيز فرص وصولهم إلى الأسواق وضمان حيازتهم للأراضي وتوفير الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية والتعليم والتدريب والمعارف لهم ووصولهم على التكنولوجيات الملائمة الميسورة التكلفة لأغراض منها ضمان كفاءة الري وإعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة وجمع المياه وتخزينها؛

١٦ - تعيد تأكيد الالتزام بتعزيز تطوير تكنولوجيات سليمة بيئياً ونقلها ونشرها وتعميمها في البلدان النامية بشروط مواتية، بما في ذلك الشروط التساهلية والتفضيلية، على النحو المتفق عليه، وذلك من أجل كفالة الأمن الغذائي والتغذية وتعزيز التنمية الزراعية المستدامة؛

١٧ - تؤكد أن إقامة نظام تجاري عالمي متعدد الأطراف منفتح غير تمييزي منصف يستند إلى قواعد من شأنه أن ينهض بالزراعة والتنمية الريفية في البلدان النامية ويسهم في تحقيق الأمن الغذائي العالمي، وتبحث على أن تشجع الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية والدولية مشاركة المزارعين، ولا سيما منهم صغار الملاك، بمن فيهم النساء، في الأسواق المجتمعية والوطنية والإقليمية والدولية؛

١٨ - تؤكد أيضاً ضرورة مواصلة تعزيز التعاون بين منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي واللجان الإقليمية وجميع كيانات منظومة الأمم المتحدة المعنية الأخرى وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية والمؤسسات المالية الدولية والمؤسسات التجارية والاقتصادية الدولية، وفقاً لولاية كل منها، من أجل زيادة فعاليتها، وضرورة تعزيز التعاون مع المنظمات غير الحكومية والقطاعين العام والخاص على دعم وتعزيز الجهود المبذولة من أجل تحقيق التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي والتغذية؛

١٩ - تؤكد كذلك ضرورة الحد بقدر كبير من المهدر والفاقد من الأغذية، وتلاحظ أن من بين الأسباب الرئيسية للفاقد والمهدر من الأغذية التوحيد القياسي للمنتجات المقدمة إلى المستهلكين، إلى جانب سلوك المستهلكين غير المستدام، وأن ثمة تحديات رئيسية متصلة، في جملة أمور، بتخزين المنتجات القابلة للتلف وإدارتها بطريقة ملائمة، والبنية التحتية للنقل، وتوافر معلومات كافية عن الطلب والأسعار في السوق، واتباع ممارسات حصاد مناسبة، وتجهيز المنتجات الغذائية الزراعية، وأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة؛

٢٠ - تعيد تأكيد الطابع الشامل للجنة الأمن الغذائي العالمي، وتلاحظ الدور الذي يمكن أن تؤديه اللجنة في النهوض بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما تلك المتعلقة بالقضاء على الجوع وسوء التغذية؛

٢١ - تهيب بمؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية أن تقوم، في حدود ولاية وموارد كل منها، بإشراك الدول المراقبة في تنفيذ هذا القرار؛

٢٢ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين تقريراً عما يستجد من تطورات تتصل بالمسائل التي سلّط عليها الضوء في هذا القرار؛

٢٣ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الحادية والسبعين البند المعنون "التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية".